

## الحكم بإعدام برويز مشرف يثير خلافا بين الجيش الباكستاني والسلطة القضائية

### المؤسسة العسكرية متوجّسة من تكرار سيناريو تركيا وتصفية قياداتها



ينتظر تحرك الجيش لإنهاء محتته

من ثلاث محاولات اغتيال دبرها تنظيم القاعدة ضده خلال سنواته التسع في السلطة. ولم يواجه تحديات جديدة عندما كان في السلطة إلى أن حاول إقالة كبير القضاة في مارس 2007، في خطوة أشعلت تظاهرات واسعة وتسببت بشهور من الاضطرابات دفعت له إعلان حالة الطوارئ. وترجع المزاج العام في باكستان بشكل إضافي عقب عملية اغتيال رئيسة الوزراء السابقة بنازير بوتو في 2007، بينما زادت عزلة مشرف جراء الانتكاسات التي تعرّض لها حلفاؤه في انتخابات فبراير 2008. وبعد قرار المحكمة، قال نجل بوتو، بيلال بوتو زارداري، "الديمقراطية هي الانتقام الأمثل". واستقال مشرف في 2008 في وجه إجراءات عزله التي أطلقها الائتلاف الجديد الحاكم آنذاك، وغادر البلاد. وتصر السلطة القضائية بشكل متزايد في معركتها مع الجيش على إرساء سيادة القانون.

آخر شاه. وأشعلت الخطوة المثيرة للجدل احتجاجات ضد مشرف، ما دفعه للاستقالة في وجه إجراءات لعزله. ويقدم مشرف في منفاه الاختياري منذ رفع حظر السفر الذي كان مفروضا عليه في 2016 والذي سمح له بتلقي العلاج في الخارج. ومنذ ذلك الحين، أصبح الرئيس الأسبق البالغ من العمر 76 عاما، يقضي معظم وقته بين دبي ولندن. وأصدر الرئيس الباكستاني الأسبق الشهر الماضي، تسجيلا مصورا من سريره بمستشفى في دبي قال فيه إنه لم يحصل على محاكمة عادلة في القضية التي اقامتها الحكومة ضده في 2013. وقال مشرف "خدمت الأمة واتخذت قرارات في صالح البلاد". وولد مشرف في نيولهي لكنه انتقل مع عائلته إلى باكستان وتولى السلطة عقب الإطاحة برئيس الوزراء نواز شريف في انقلاب سنة 1999. وأصبح الجنرال المعدل حليفا همتا للولايات المتحدة في إطار "حربها على الإرهاب" ونجا

في صيف 2016، عندما استغل انقلابا مزعوما عليه ليصفي قيادات بارزة معارضة لسياساته. وشنت السلطات التركية منذ ذلك الحين حملة اعتقالات على هؤلاء القادة وصدرت بحق بعضهم أحكام قضائية قاسية في نظر معارضي أردوغان.

### الجيش الباكستاني يأمل بأن تتم إقامة العدالة بما يتماشى مع دستور جمهورية باكستان الإسلامية

وأعرب الجيش الباكستاني عن توقعه بأن تتم "إقامة العدالة بما يتماشى مع دستور جمهورية باكستان الإسلامية". وتتمحور قضية مشرف حول قراره تعليق العمل بالدستور وفرض حالة الطوارئ في 2007، بحسب محاميه

خلف الحكم على الرئيس الباكستاني الأسبق برويز مشرف بالإعدام استياء وغضب من جانب المؤسسة العسكرية التي وصل من خلالها مشرف للحكم، حيث تخشى قيادات الجيش الباكستاني من تكرار سيناريو تركيا حيث استغل الرئيس رجب طيب أردوغان في العام 2016 محاولة انقلاب فاشلة لصالحه من خلال تصفية قيادات الجيش لاسيما المعارضين منهم لسياساته، وهو ما أرغم الجيش الباكستاني على التحرك، الثلاثاء، للتنديد بالحكم الصادر بحق الرئيس الأسبق.

إسلام آباد - قضت محكمة باكستانية، الثلاثاء، غيابيا بإعدام الرئيس الأسبق برويز مشرف بعد إدانته بـ"الخيانة العظمى" في خطوة غير مسبوقة في بلد يتمتع فيه العسكريون بحصانة من الملاحقة القضائية.

وجاء في تغريدة لإذاعة باكستان أن "المحكمة الخاصة في إسلام آباد حكمت على الرئيس الأسبق برويز مشرف بالإعدام في قضية الخيانة العظمى". وخلف هذا الحكم استياء كبيرا لدى الجيش الباكستاني الذي لديه نفوذ كبير هناك، لكنه فشل في إنقاذ مشرف في وقت سابق وإعادته للحكم أو على الأقل بعض رموز نظامه. وأصدر الجيش بيانا، عبر فيه عن "الآلم والحزن" بسبب حكم الإعدام الذي صدر بحق برويز مشرف. وقال الجيش إن برويز "قائد الجيش السابق ورئيس لجنة الأركان المشتركة ورئيس باكستان الذي خدم البلاد أكثر من 40 عاما وخاض حروبا من أجل الدفاع عن البلاد، لا يمكن أن يكون خائنا"، مضيفا "يبدو أنه تم تجاهل" إجراءات قانونية.

وبدا الجيش الباكستاني من خلال هذا البيان متوجسا من أن توظف السلطات الباكستانية في هذه الفترة القضاء لتصفية قيادات معارضة لها كما فعل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

## جونسون يستعجل بريكست برفض تمديد الفترة الانتقالية

أوروبي خطط رئيس الوزراء البريطاني بغير المنطقية، وقال الدبلوماسي الذي امتنع عن الكشف عن هويته في إشارة إلى المفاوضات بشأن علاقة مستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي "سوف يكون من الصعب للغاية التوصل لاتفاق والتصديق عليه خلال 11 شهرا".

وأضاف "في ظل الطبيعة الصعبة للمفاوضات وخطورة الخروج غير المنظم في نهاية 2020، لا يبدو من المنطقي إغلاق باب التمديد على الفور". وأوضح المسؤول أن بروكسل على استعداد لدعم الدول الأعضاء في حال اختارت لندن تقييد خياراتها، ووجدت نفسها "تقدمت دون وعي" إلى نهاية الفترة الانتقالية دون التوصل لاتفاق بشأن العلاقات المستقبلية.

ويأتي ذلك في وقت سينتقد فيه مجلس العموم البريطاني، الجمعة، المصادقة على اتفاق بريكست الذي توصل إليه جونسون مع الأوروبيين في أكتوبر الماضي والذي حال رفض البرلمان له دون تنفيذ بريكست في أجاله للمرة الثالثة والذهاب إلى انتخابات مبكرة خرج منها جونسون منتصرا.

والمفارقة الانتقالية يبقى خلالها البريطانيون ملزمين بتطبيق الأنظمة الأوروبية سواء القانونية أو التجارية أو غيرها، بالإضافة إلى مواصلة لندن ضخ حصصها المالية في خزينة الاتحاد الأوروبي لكن دون المساهمة في اتخاذ قرارات الاتحاد. وبالتوازي مع ذلك، يجري التفاوض بين الجانبين للتوصل لاتفاق تجاري وشراكة شاملة والمصادقة عليها.

وقالت متحدثة باسم الحكومة البريطانية في تعليق لها على المحادثة الهاتفية بين فون دير لاين وجونسون "التقنا على العمل بتساسة كبير، في ظل المهلة المستمرة حتى نهاية عام 2020، على التوصل لاتفاق بشأن تحقيق شراكة مستقبلية".

وستفتتح الدورة البرلمانية الجديدة رسميا الخميس بتلاوة الملحة الإزايث الثانية البرنامج التشريعي للحكومة. وتخشن المعارضة من أن يؤدي تسريع جونسون لتبيرة إجراءات خروج المملكة من التكتل الأوروبي إلى الخروج دون اتفاق تجاري مع الأوروبيين.

وكان زعيم المحافظين قد روج خلال حملته الانتخابية إلى أنه سسيرم اتفاقا تجاريا ضخما مع الولايات المتحدة.

لندن - يسعى رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، المنتسب بانتصار كاسح في الانتخابات المبكرة الأخيرة إلى تمرير قانون يضمن عدم تخطي الفترة الانتقالية لبريكست نهاية العام 2020، وفق ما أعلن مصدر في رئاسة الحكومة.

وكان جونسون قد فاز بغالبية كبيرة في الانتخابات العامة التي أجريت الأسبوع الفائت على خلفية تعهده بتنفيذ بريكست بنهاية يناير 2020، على أن تلي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فترة انتقالية تجري خلالها لندن وبروكسل مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية تجارية.

ويعتبر قادة أوروبيون أن مهلة ديسمبر 2020 قصيرة جدا لإنجاز اتفاق شامل، فيما يقول قادة حزب العمال البريطاني المعارض إن اقتراح جونسون يمكن أن يؤدي إلى خروج من دون اتفاق. وتشير هذه المستندات بشأن بريكست إلى محاولة جونسون الإيفاء بوعده الذي طرحه خلال الحملة الانتخابية عندما تعهد بعدم تمديد الفترة الانتقالية.

ويبدو أن هناك تجاوزا من بروكسل حيث اتفقت رئيسة المفوضية الأوروبية أورزولا فون دير لاين مع جونسون على بداية سريعة للمفاوضات بشأن العلاقات المستقبلية بين لندن وبروكسل بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "بريكست".

وكتبت فون دير لاين على حسابها على موقع تويتر، الثلاثاء، بعد محادثة هاتفية مع جونسون "سوف نلتقي في مطلع عام 2020". وتابعت رئيسة المفوضية الأوروبية التي كانت تشغل في الماضي منصب وزيرة الدفاع الألمانية "بريطانيا سوف تكون دائما صديقا وشريكا وحليفا".

وقال مصدر في رئاسة الحكومة البريطانية إن "الشعب صوت الأسبوع الماضي لحكومة نتج بريكست وتمضي بالبلاد قدما وهذا بالتحديد ما نؤتي القيام به اعتبارا من هذا الأسبوع". وتابع المصدر أن "بياننا الحكومي يؤكد بوضوح أننا لن نمدد فترة التغطية وسيمنع مشروع قانون اتفاقية الانسحاب الحكومة من الموافقة على أي تمديد".

وفي رد له بشأن عزم لندن عدم التمديد في الفترة الانتقالية، وصف دبلوماسي

## ماكرون يبحث الوضع الأمني في الساحل الأفريقي مع قادته في يناير

باريس - تستضيف فرنسا في يناير المقبل القمة المؤجلة لدول الساحل الأفريقي الخمس لتدارس الأوضاع الأمنية داخل هذه الدول التي وجدت فيها التنظيمات المتطرفة ملاذا أمانا وباتت تزحف نحو عواصم هذه الدول.

وأعلن الإليزيه أن القمة التي كان مقررا أن يستضيفها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لقادة دول مجموعة الساحل الخمس، والتي أرجئت الأسبوع الماضي بسبب هجوم جهادي دموي في النيجر أوقع عشرات القتلى، ستعقد في 13 يناير المقبل في مدينة بوجنوب غربي فرنسا بهدف مراجعة "أهداف المشاركة العسكرية الفرنسية" في المنطقة.

وقال الإليزيه إن رؤساء هذه الدول وهي مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا "أكدوا موافقتهم على هذا التاريخ وجاهزيتهم" لحضور القمة. والقادة الأفارقة الخمسة الذي سيحضرون القمة هم رؤساء مالي إبراهيم بوبكر كيتا وبوركينا فاسو روك مارك كريستيان كابوريه والنيجر محمود إيسوفو وتشاد إدريس ديبي إتنو وموريتانيا محمد ولد شيخ الغزواني.

وحسب بيان أصدرته الرئاسة الفرنسية فإن "هذه القمة تهدف إلى إعادة تقييم إطار وأهداف المشاركة العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل، كما ستضع الأسس لزيادة الدعم الدولي لدول الساحل". وتحققا لهذه الغاية دُعِيَ للمشاركة في القمة أيضا كل من الأمين العام للأمم

في مضيق هرمز، وهو ممر بحري حيوي لصناعة النفط العالمية. وكرت صحيفة نيكسي الاقتصادية اليابانية في وقت سابق أن الحكومة اليابانية ستقترح نشر سفينة حماية واحدة وطائرة دورية من قوة الدفاع الذاتي البحرية للمشاركة في مهمة لمدة عام يمكن تجديدها سنويا.

وأضافت الصحيفة أن الحكومة اليابانية تعزم وضع المسلمات الأخيرة على الخطة بحلول نهاية العام.

## إيران تلتمس وساطة يابانية لفض خلافاتها مع الولايات المتحدة

وتفاقت التوترات بين طهران وواشنطن منذ انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب العام الماضي من الاتفاق النووي الموقع في 2015 بين إيران وست دول كبرى وإعادته فرض عقوبات اصابت الاقتصاد الإيراني بالشلل. وتصاعد الغضب الأمريكي على النظام الإيراني بعد سلسلة هجمات شنتها طهران واستهدفت بعض ناقلات النفط في مضيق هرمز وكذلك الهجوم الذي تعرضت إليه مانشاتا أرامكو للنفط السعوديتين والذي وجهت أصابع الاتهام لإيران بالوقوف خلفه.

### اليابان حليفة للولايات المتحدة تتطلع لحل أزمة البرنامج النووي لطهران الذي جعلها عرضة لعقوبات أميركية

ونقلت وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للأنباء (إرنا)، الاثنين، عن نائب وزير الخارجية عباس عراقجي قوله إن روحاني سيتوجه لليابان يوم الجمعة في زيارة تخدم مصالح البلدين. وقال عراقجي "السياسة الخارجية لليابان تقوم على الشجاعة وبُعد النظر، وثبتت ذلك عدة مرات في العلاقات التاريخية بين البلدين". ولا تمنع طهران استئناف المباحثات بينها وبين واشنطن لكنها تضع شروطا لا تقبلها الولايات المتحدة وهو ما جعلها تدفع ثمن ذلك بمواصلة فرض العقوبات عليها، ما جعل اقتصادها ينهار ومعه ينفجر الوضع الاجتماعي.

وقت سابق على وساطة فرنسية لتنظيم لقاء بين الرئيس الإيراني حسن روحاني ونظيره الأمريكي دونالد ترامب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، غير أن وساطة باريس فشلت في إنهاء العداء المستمر بين واشنطن وطهران.

ودفع هذا الفشل، الذي كاد أن ينهي أمال طهران في إنهاء العقوبات التي تدفع بالاقتصاد الإيراني نحو حافة الهاوية، إلى خروج المرشد الأعلى الإيراني آية الله خامنئي عن صمته ليوحه انتقادات لإذاعة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. واعتبر خامنئي أن "الرئيس الفرنسي الذي يقول إن اجتماعا سيحل المشكلات بين طهران وأميركا إما ساذج أو متواطئ مع أميركا".

وأضافت كيودو، نقلا عن مشروع الخطة، أن القوات اليابانية سترسل إلى خليج عُمان، في الجزء الشمالي من بحر العرب، ومضيق باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن. وتابعت وكالة الأنباء أن طوكيو قررت عدم المشاركة في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لتعزيز الأمن البحري

طوكيو - يزور الرئيس الإيراني حسن روحاني اليابان يومي 20 و21 ديسمبر الجاري حيث سيجتمع برئيس الوزراء شينزو أبي في خطوة يبدو أنها تهدف لاستكشاف نوايا وخطط اليابان لإنهاء التوتر القائم بين الولايات المتحدة وإيران. وتتطلع اليابان وهي حليفة للولايات المتحدة لحل الأزمة المتعلقة بالبرنامج النووي لطهران الذي جعلها عرضة لعقوبات أميركية. وللإيابان علاقات ودية مع كل من الولايات المتحدة وإيران وسبق أن سعت لتخفيف التوترات بين البلدين اللذين قطعتا علاقاتهما الدبلوماسية منذ الثورة الإسلامية عام 1979 التي اطاحت بالشاه الذي كان مدعوما من واشنطن. وكانت طهران قد عولت في



الخيارات غائبة